غير حماد وهي المتابعة التامة ولم يروه عنه غيره ورواه
عن ابن سيرين غير ايوب او عن ابي هريرة غير ابن سيرين
او عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابي هريرة فكل هذا يسمى متابعا
وهذه المتابعة الاولى
حسب ما ذكرناه ويسمى المتابعة والشاهد اشاهدوا
ايضا والشاهد ان يروي حديث اخر بمعناه لا يسمى
هذا متابعة فقد حصل اختصاص المتابعة بالاسم المنفظ
سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد اعم
وقيل هو مخصوص بما كان بالمعنى كذلك وقال شيخ الاسلام
قد يسمى الشاهد متابعة ايضا والامر سهل مثال ما اجتمع
فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد ما رواه الشافعي
في الام عن مالك عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون فلا
تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم
فاكملوا العدة ثلاثين فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم
ان الشافعي تفرد به عن مالك فعدوه في غرايبه لان اصحاب
مالك رووه عنه بهذا الاسناد بلفظ فان غم عليكم فاقدروا
له لكن وجدنا للشافعي متابعا وهو عبد الله ابن مسلمة القعنبي
كذلك اخرجه البخاري عنه عن مالك وهذه متابعة تامة
ووجدنا له متابعة تامة فاخرجه في صحيح ابن خزيمة من رواية
عاصم ابن محمد عن ابيه محمد ابن زيد عن جده عبد الله ابن
عمر بلفظ فاكملوا ثلاثين وفي صحيح مسلم من رواية عبيد الله
ابن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدروا ثلاثين ووجدنا
له شاهدا رواه النسائي من رواية محمد ابن حنين عن ابن
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثل حديث عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر بلفظه سواء ورواه البخاري من رواية
محمد ابن زياد عن ابي هريرة بلفظ فان اغمي عليكم فاكملوا عدة
شعبان

زيادات الثقات

شعبان ثلاثين وذلك شاهد بالمعنى واختلفوا في مثله
اي الحديث الفرد كحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
يرويه سوى عن ابي هريرة غير ابو يونس عن ابن سيرين
عن ابي هريرة غير ابن ايوب كان يتبع احدهما اذا وجد المتابعات
فيه واذا التقت المتابعات مع الشواهد محكمة
في الشاذ من التفصيل ويدخل في المتابعة
والشاهد ترد رواية من لا يحتج به ولا يصلح لذلك
كل ضعيف كما سيأتي في الفاظ الجرح والتعديل النوع
السادس عشر معرفة زيادات الثقات ومحكمها
ومرجوحها من لطيف وحسن العلم به وقد اشتهر بمعرفة
ذلك جماعة كابي بكر ابن عبد الله ابن محمد ابن زياد النيسابوري
وابي الوليد حسان ابن محمد القرشي وغيرهما ومذهب الجمهور
من الفقهاء والمحدثين قبولها مطلقا سواء وقعت ممن
رواه اولا ناقصا ام من غيره وسواء تعلق بها حكم شرعي
ام لا وسواء غيرت الحكم الثابت ام لا وسواء اوجبت نقض
احكام ثبتت بخبر ليست هي فيه ام لا وقد ادعى ابن طاهر الاتفاق
على هذا القول وقيل لا يقبل مطلقا الا ممن رواه ناقصا
ولا من غيره وقيل يقبل ان زادها غير من رواه
ناقصا ولا يقبل ممن رواه ناقصا وقال ابن الصباغ
فيه ان ذكر انه سمع كلا واحدا من الخبرين في مجلسين قبلت
الزيادة وكانا خبرين يعمل بهما وان عزى ذلك الى مجلس
واحد وقال كنت انسيت هذه الزيادة قبل منه والا
وجب التوقف فيها وقال في المحصول فيه العبرة بما وقع
منه اكثر فان استوى فقلت منه وقيل ان كانت الزيادة
مغيرة للاعراب كان الخبران متعارضين والا فلا حكاه
ابن الصباغ عن المتكلمين والصفي الهندي عن الاكثرين كما
روي في اربعين شاة ثم في اربعين نصف شاة وقيل لا يقبل

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)